

الدورة الثالثة والأربعون لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة

مقدمة للبند 11-3 من جدول الأعمال: تقرير الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأوروبا

(لودز، بولندا، 10-13 مايو/أيار 2022)

انعقدت الدورة الثالثة والثلاثون لمؤتمر المنظمة الإقليمي لأوروبا في لودز، بولندا في الفترة من 10 إلى 13 مايو/أيار 2022 بطريقة مختلطة. وحضر الدورة 269 مشاركاً من بينهم 15 وزيراً و13 نائباً للوزير ووزراء دولة وممثلون عن 52 من الأعضاء إلى جانب أكثر من 50 مراقباً.

وانصب تركيز مناقشات السياسات العالمية للمؤتمر الإقليمي على ما يلي: (1) تداعيات اعتداء الاتحاد الروسي على أوكرانيا على الأمن الغذائي والزراعة في العالم، بما في ذلك على أسعار الأغذية في العالم¹؛ (2) والطريق نحو تحويل النظم الزراعية والغذائية في أوروبا وآسيا الوسطى - الإجراءات الإقليمية لتنفيذ الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031؛ (3) وسلسلة القيمة الغذائية المستدامة من أجل التغذية، نهج عملي لتحويل النظم الزراعية والغذائية لتوفير أنماط غذائية صحية في أوروبا وآسيا الوسطى.

تحت إطار البند بشأن تداعيات اعتداء الاتحاد الروسي على أوكرانيا على الأمن الغذائي والزراعة في العالم، اعتمد الأعضاء بتصويت جماعي قراراً يدين عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، ويطلب بوقف الاتحاد الروسي على الفور أنشطته غير القانونية وضمن استئناف إرسال شحنات الأغذية والسلع الأساسية الزراعية من أوكرانيا وإليها، ويذكر بالقرار² الذي اعتمده في هذا الصدد مجلس المنظمة في دورته التاسعة والستين بعد المائة في 8 أبريل/نيسان 2022 ويعيد تأكيده. وإضافة إلى ذلك، طلب الأعضاء إلى المنظمة تقييم الأضرار التي لحقت بقطاع الزراعة والأغذية في أوكرانيا وتكاليف إعادة بناء وإعادة تأهيل هذا القطاع، وإعداد وتنفيذ ما يلي: خطط مساعدة في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل لأوكرانيا وكذلك البلدان الأكثر تأثراً في منطقة البحر الأسود وآسيا الوسطى والقوقاز وغرب البلقان، والمساهمة في تعزيز شفافية الأسواق العالمية والتنسيق بين الأعضاء، من خلال مبادرات مثل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية.

وشدد المؤتمر الإقليمي على الأثر الذي يحدثه اعتداء الاتحاد الروسي على أوكرانيا في رفع أسعار الأغذية والوقود والأسمدة وغيرها من المدخلات الزراعية. ومن هذا المنطلق، أعرب المؤتمر الإقليمي عن بالغ قلقه من أن الحرب في أوكرانيا تطرح مخاطر جسيمة بالنسبة إلى نتائج الأمن الغذائي العالمي على المدى القصير، وكذلك خطة عام 2030 الأوسع نطاقاً وأهداف التنمية المستدامة.

وظلت المسألة قيد نظر المؤتمر الإقليمي الذي قرر إضافتها إلى جدول أعمال دورته العادية القادمة. وطلب المؤتمر الإقليمي إلى المنظمة تقديم تقارير منتظمة إلى الأعضاء، بما في ذلك من خلال الأجهزة الرئاسية للمنظمة.

¹ يشار إلى الوثيقة ERC/22/INF/14: رسالة من أعضاء منظمة الأغذية والزراعة - طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأوروبا.

² الفقرة 11 من الوثيقة CL 169/REP.

وبالنسبة إلى البند بشأن الطريق نحو تحويل النظم الزراعية والغذائية، أوصى المؤتمر الإقليمي الأعضاء بالتأكيد على الأهمية الحاسمة لاتخاذ إجراءات متسقة والاستثمار في التكنولوجيا، والحلول الرقمية، والابتكار، والبيانات والعناصر المكتملة (الحكومة، ورأس المال البشري والمؤسسات) في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 باتجاه قيام نظم زراعية وغذائية أكثر استدامة، بموازاة تشاطر الخبرات بشأن الإجراءات الفعّالة وأفضل الممارسات المحددة باعتبارها حاسمة الأهمية لضمان أن تساهم التطوّرات في النظم الزراعية والغذائية في تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوةً على ذلك، أوصى المؤتمر الإقليمي الأعضاء بمواصلة تيسير التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك واضعي السياسات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني للبناء على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة بشأن النظم الزراعية، والالتزام بدعم الإجراءات الوطنية، والإقليمية والمحلية، بما في ذلك تنفيذ المسارات الوطنية. وتم الإقرار أيضًا بالعمل معًا لمعالجة المسائل الإقليمية المشتركة المتصلة بالنظم الزراعية والغذائية، من خلال الصكوك والمنصات المتعددة الأطراف، بما في ذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي، ومواصلة تنفيذ الخطوط التوجيهية والتوصيات بشأن السياسات المنبثقة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالفاقد والمهدر من الأغذية والزراعة الإيكولوجية.

وأوصى المؤتمر الإقليمي الأعضاء بمواصلة جمع البيانات والأدلة وتقاسمها لتوجيه القرارات السياساتية والإجراءات وقياس أداء النظم الزراعية والغذائية عن طريق إدراج مقاصد ونتائج خاصة بالاستدامة. وأوصى المؤتمر الإقليمي بتعزيز القدرة على الصمود من خلال الاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأسرية، وسلاسل الإمداد القصيرة والأسواق المحلية، وتحديث النظم الزراعية والغذائية بحيث تكون أكثر استعدادًا، وقابلة للتكيف واستقلالية.

وفي إطار البند نفسه من جدول الأعمال، أوصى المؤتمر الإقليمي الأعضاء بالالتزام بتركيز التدخلات الزراعية والغذائية المستدامة لتوفير أنماط غذائية صحية للجميع، بما في ذلك تحقيق تحوّل في الإنتاج لزيادة توافر الأغذية القائمة على النباتات، مع إيلاء الاهتمام الواجب لتيسير انتقال التغذية. وأوصى كذلك الأعضاء بالعمل بطريقة مشتركة بين القطاعات لتحسين بيئة التغذية للمستهلكين، بما في ذلك في المدارس، ورفع مستوى الوعي لدى المستهلكين إزاء الأغذية والتغذية بحيث يتمكنون من القيام بخيارات مستنيرة لمعالجة جميع أشكال سوء التغذية؛ وبالترويج للنظم الزراعية والغذائية المستدامة عن طريق حلول قائمة على الطبيعة وخضرة القطاع، بما في ذلك عبر الاستثمارات الرشيدة، والزراعة الإيكولوجية، والاقتصاد الحيوي، والتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره.

وبالإضافة إلى ذلك، أوصى المؤتمر الإقليمي الأعضاء بتحسين الاستدامة الاجتماعية للنظم الزراعية والغذائية وشمولها من خلال اعتماد نهج مراعية للنوع الاجتماعي ومتوازنة من حيث العمر لتمكين النساء والشباب، باعتبارهم عوامل تغيير من أجل ضمان التنمية الريفية المستدامة وسبل العيش الزراعية والغذائية العادلة، تمشيًا مع إطار عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين.

أما بالنسبة إلى البند بشأن سلاسل القيمة الغذائية المستدامة، فقد شدّد المؤتمر الإقليمي على ضرورة تعزيز استخدام النهج المراعية للتغذية في سلاسل القيمة لتحديد التحديات التغذوية والحلول الممكنة، والنظر في إمكانية وضع وتحديث خطوط توجيهية غذائية وطنية ومستدامة قائمة على الأغذية في هذا الخصوص. وأيد المؤتمر الإقليمي وضع أدوات طوعية، أو آليات أو صكوك تشجّع على اعتماد سلوك مسؤول في الأعمال يركّز على النهج التغذوية. وتم التشديد على بناء قدرات سلاسل القيمة المراعية للتغذية في

الخدمات الزراعية وغيرها من خدمات الإرشاد لتحويل النظم الزراعية والغذائية، وسدّ الفجوات في فهم التقنيات العملية في تخزين الأغذية الآمنة، والغنية بالمغذيات والمتنوعة، وتوزيعها، وتجهيزها، وتعليبها، وبيعها بالتجزئة وتسويقها. وشدّد كذلك المؤتمر الإقليمي على ضرورة ترسيخ مفهوم "القيمة" الذي يتخطى التركيز الاقتصادي البحت بحيث يشمل التغذية، والصحة، والقيم الاجتماعية والبيئية في الجهود الجارية لمواءمة السياسات الغذائية (بما في ذلك السياسة التجارية). وتم التأكيد كذلك على ضرورة رفع مستوى طموح النتائج التغذوية من خلال استهداف المجموعات الناشطة اقتصاديًا، وكذلك الاحتياجات التغذوية للمجموعات الضعيفة، بما في ذلك النساء والشباب.

السيد Zbigniew Rau، رئيس الدورة الثالثة والثلاثين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأوروبا